

Distr.: General
25 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية
العاشرة: المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته الأربعين في نيويورك في الفترة
من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ودورته الحادية والأربعين في جنيف في الفترة من ١٦ إلى
١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وركّز المجلس في مداوالاته على المواضيع التالية: (أ) الامتثال لمعاهدات نزع السلاح
المتعددة الأطراف والتحقق من ذلك وإنفاذ تلك المعاهدات؛ (ب) نزع السلاح والأمن
البشري؛ (ج) نزع السلاح والتنمية؛ (د) تصاعد النفقات العسكرية؛ (هـ) استعراض
وظائف المجلس وفعاليته؛ (و) إتاحة البيانات المستمدة من المصادر العامة لتشجيع نزع
السلاح وعدم الانتشار.

* A/58/150



وأوصى المجلس بأن تحدد الأمم المتحدة السبيل الأفضل للمحافظة على الخبرات والمعارف المستمدة من عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فيما يتعلق بإجراء أنشطة الرصد والتفتيش بهدف المحافظة على استعداد المنظمة للتصدي لحالات عدم الامتثال في المستقبل.

وأوصى المجلس كذلك بأن تدعو الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء إلى الانعقاد من أجل فحص وتحديد الإجراءات الواجب أن يتبناها مجلس الأمن للتصدي بصورة أشد فعالية لحالات عدم الامتثال في المستقبل.

وأشار المجلس بعدة توصيات بشأن مسألة نزع السلاح والأمن البشري، هي: '١' مراعاة منظور الأمن البشري عند تصميم برامج نزع السلاح المقبلة؛ و '٢' أفراد موضع بارز لتدابير المصالحة ونزع السلاح في موانيق صنع السلام وبناء السلام مع وضع تدابير شتى لتعزيز عملية المصالحة، وذلك سعياً إلى منع نشوب الصراعات أو تجديدها وإدامة السلام؛ '٣' زيادة سعي المجتمع الدولي لمنع الضروب غير المشروعة لتداول الأسلحة والاتجار بها، بما يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في المجتمعات المحلية، والقضاء على هذه الضروب غير المشروعة؛ و '٤' تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح.

وأوصى المجلس أيضاً بإجراء فحص للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية على نطاق أوسع شمولاً بحيث يتضمن استكشاف العلاقة بين نزع السلاح والأمن البشري؛ ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية؛ والنهج الجديدة للشراكة بين البلدان النامية ودوائر المانحين.

وأقر المجلس عدة تدابير ترمي إلى تحسين أدائه لعمله وزيادة فعاليته من حيث إسداء المشورة للأمين العام فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح.

ووافق المجلس، بصفتها مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على أن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير مديرة المعهد عن أنشطته للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣ وبرنامج عمل المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة A/58/259).

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ مقدمة
٤	٣٩-٤ المناقشات والتوصيات الفنية
٤	١٢-٤ ألف - الامتثال لمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف والتحقق من ذلك وإنفاذ تلك المعاهدات
٥	١٧-١٣ باء - نزع السلاح والأمن البشري
٦	٢٥-١٨ جيم - نزع السلاح والتنمية
٨	٢٩-٢٦ دال - تصاعد النفقات العسكرية
٩	٣٥-٣٠ هاء - استعراض وظائف المجلس الاستشاري وفعاليته
١٠	٣٩-٣٦ واو - إتاحة البيانات المستمدة من المصادر العامة لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار
١٢	٤٠ ثالثا - الاجتماع مع الأمين العام
١٣	٤٩-٤١ رابعا - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
١٤	٥٢-٥٠ خامسا - برنامج معلومات نزع السلاح
١٤	٥٣ سادسا - العمل في المستقبل
١٥	٥٥-٥٤ سابعا - خلاصة
١٦	المرفق
١٦	أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

أولا - مقدمة

- ١ - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته الأربعين في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ودورته الحادية والأربعين في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ سين، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وقدم المجلس تقريره عن عمله بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في وثيقة منفصلة (A/58/259).
- ٢ - ورأس كوستيانتين غريشتشينكو، من أوكرانيا، دورتي المجلس في عام ٢٠٠٣.
- ٣ - ويلخص هذا التقرير المداولات التي أجراها المجلس أثناء الدورتين والتوصيات المحددة التي أشار بها على الأمين العام.

ثانيا - المناقشات والتوصيات الفنية

ألف - الامتثال لمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف والتحقق من ذلك وإنفاذ تلك المعاهدات

- ٤ - تلقى المجلس في دورته الحادية والأربعين وقرارات مناقشة من إعداد مليحة لودي، وهارالد ميلر، وراكيش سود. كما تلقى إحاطة عن هذا الموضوع من يوتسيف غولديلت، من المعهد الأكاديمي للدراسات العليا الدولية، جنيف، ومنظمة بغواش. وأثيرت أثناء المناقشة مسألة الانسحاب من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٥ - وأبرز المجلس أهمية امتثال الدول الأطراف امتثالا تاما للالتزامات التي تملئها عليها المعاهدات صونا وتعزيزا لمبدأ مناهضة أسلحة الدمار الشامل. وأكد أن مسألة الامتثال ينبغي أن تغدو جزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لنزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٦ - ولاحظ المجلس أهمية مسألة الانسحاب من المعاهدات في سياق احتمالات عدم الامتثال، وانتهى قراره إلى أنها مسألة تقتضي المزيد من الفحص المتعمق.
- ٧ - وسلّم المجلس بأن ضمان الامتثال لمعاهدات نزع السلاح لا يتطلب فحسب كفاءة في التحقق، بل يقتضي كذلك إزالة التهديدات أو الشواغل الأمنية، وتطبيق مبدأ عدم التمييز بين الدول الأطراف، وتوفير حوافز سياسية للأطراف المعنية من أجل ضمان نجاح المعاهدات.
- ٨ - ولاحظ المجلس أن الانتهاكات ليست كلها سواء، فهي قد تتفاوت من خروق أو مخالفات فنية وليدة لسوء الفهم إلى خروق أو انتهاكات مادية لأحكام أساسية بالنسبة

لتحقيق الهدف أو الغرض من المعاهدة. ولذا، يتعين عند تقييم جوانب عدم الامتثال تحديد أسلوب التدارك المناسب تبعاً لاختلاف الحالة ونوع عدم الامتثال فيها.

٩ - وسلّم المجلس بأن الإجراءات المتخذة لتدارك عدم الامتثال يمكن أن تختلف تبعاً للحالة. وتتفاوت التدابير من الحصول على تأكيدات جديدة و ضمانات أمنية إلى الاحتواء والقسر. وذكر في هذا الصدد أن من شأن الإدماج السياسي أن يمهد لحسم الشواغل المتعلقة بالامتثال.

١٠ - واتفق المجلس على أن البت في حالة عدم الامتثال يجب أن يجري في المقام الأول في إطار عملية متعددة الأطراف على أساس من العدل والإنصاف. ولاحظ ضرورة الاستفادة الكاملة في حسم الشواغل المتعلقة بعدم الامتثال، من الآليات القائمة المدججة في معاهدات نزع السلاح، مثل التشاور والإيضاح والتعاون.

١١ - وأوصى المجلس بأن تحدد الأمم المتحدة السبيل الأفضل للمحافظة على الخبرات والمعارف المستمدة من عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فيما يتعلق بإجراء أنشطة الرصد والتفتيش بهدف المحافظة على استعداد المنظمة للتصدي لحالات عدم الامتثال في المستقبل.

١٢ - وأوصى المجلس كذلك بأن تدعو الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء إلى الانعقاد من أجل فحص وتحديد الإجراءات الواجب أن يتبناها مجلس الأمن للتصدي بصورة أشد فعالية لحالات عدم الامتثال في المستقبل.

باء - نزع السلاح والأمن البشري

١٣ - ناقش المجلس ورقتين عن الموضوع أعدهما اثنان من أعضائه، هما كونيكو إينوغوتشي، ورايموندو غونساليس. كما استمع إلى عرض للمسألة قدمه ديفيد أتوود من مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة في جنيف.

١٤ - ولاحظ المجلس أن الأوضاع الدولية الجديدة أدت إلى توسيع مفهوم الأمن، وأن الأمن البشري يُثري هذا المفهوم من خلال إعادة تصوره للعلاقات الدولية من وجهة نظر التهديدات المحيطة بسلامة الفرد.

١٥ - وسلّم المجلس بأن مسألة الأمن البشري لها أوجه كثيرة، فهي تتضمن عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وبيئية وثقافية ومرضية وغذائية ومحلية. وقرر تركيز مداولاته على العلاقة بين الأمن البشري ونزع السلاح. ولاحظ أن حالة الإقصاء الاجتماعي، التي يعيش في ظلها معظم البشر، تؤدي إلى استمرار معاناة ضحاياها من الحرمان الشديد من الانتفاع

بالمؤسسات الاقتصادية والمدارس والمستشفيات. وأكد الضرورة الملحة لتقليص وإزالة هذا الضرب من الإقصاء الذي يضر بأمن المواطنين.

١٦ - ولاحظ المجلس أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك الألغام الأرضية كانت الأسلحة الأثيرة في الصراعات المسلحة الأخيرة المسؤولة عن قتل وتشويه مئات الألوف من البشر، أغلبهم من المدنيين، وتشريد ملايين آخرين منهم. وأكد أن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ما زالت تمثل أعظم خطر يهدد المواطنين في العالم بأسره، بسبب قدرتها التدميرية الهائلة.

١٧ - واتفق المجلس على أن التدابير الوقائية لها أهمية بالغة وينبغي السعي إلى إرسائها، وذلك بهدف تجنب أية معاناة بشرية وتلافي انعدام الأمن منذ البداية.

وأوصى المجلس بما يلي:

(أ) مراعاة منظور الأمن البشري عند تصميم برامج نزع السلاح المقبلة؛

(ب) إفراد موضع بارز لتدابير المصالحة ونزع السلاح في ميثاق صنع السلام وبناء السلام سعياً إلى منع نشوب الصراعات أو تجددتها وإدامة السلام. ووضع تدابير شتى لتعزيز عملية المصالحة؛

(ج) زيادة سعي المجتمع الدولي لمنع الضروب غير المشروعة لتداول الأسلحة والاتجار بها، بما يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في المجتمعات المحلية، والقضاء على هذه الضروب غير المشروعة. ومن المهم في هذا الصدد تعميم الاتفاقيات/المعايير القائمة بشأن الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية وتعزيز إنفاذها؛

(د) تعزيز التثقيف في نزع السلاح. ويمكن صياغة ضروب من التعليم ذات طبيعة متعددة الثقافات أو الأعراق على جميع المستويات الاجتماعية، مما سيغدو في نهاية المطاف أنجع سبيل لنشر الوعي العام بأهمية الفهم المتبادل والتوافق بين شتى الجماعات العرقية والدينية والثقافية.

جيم - نزع السلاح والتنمية

١٨ - تلقى المجلس ورقتي مناقشة من جيل سينكلير وباسكال بونيفاس حول هذا الموضوع. وأقر بأن المسألة معقدة وعريضة النطاق. وأشار إلى أن النهج التقليدي كان قائماً على فكرة أن التقدم في نزع السلاح سيقود إلى تخفيض النفقات العسكرية ويؤدي إلى زيادة الموارد الموجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية. غير أن هذا النهج لم يغط جميع أوجه العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. فالواقع يقول إن تخفيض النفقات العسكرية لم يؤد تلقائياً إلى زيادة الأموال

المخصصة للتنمية، إذ أن نزع السلاح في حد ذاته يمكن أن يكون باهظ التكلفة على المدى القصير، بل إنه يقتضى موارد إضافية في بعض الحالات.

١٩ - ولاحظ المجلس أن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية تنطوي على عنصر هام آخر، وهو الأمن. وبحث المجلس في هذا الصدد النهج المستخدم لمعالجة هذه المسألة بناء على مفهوم الأمن البشري. وأشار إلى أن السبيل إلى توفير هذا الضرب من الأمن، هو نزع السلاح على صعيد المجتمعات المحلية أو النزع الجزئي للسلاح، كشرط أساسي مسبق للتنمية. وفي مقابل هذا، فإن التنمية الاقتصادية الفعالة للمجتمعات المحلية عامل رئيسي في الحيلولة دون نشوب الصراعات العنيفة أو التخفيف من حدتها، مما يهيئ بيئة آمنة مواتية لتحقيق الأهداف المتعلقة بنزع السلاح.

٢٠ - كذلك بحث المجلس العلاقة بين نزع السلاح والتنمية في سياق الصراعات الإقليمية وبناء السلام. ورئي أن على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بخاصة، أن يزيدا من اهتمامهما بحل المنازعات والصراعات الإقليمية التي طال أمدها والتي تثير في صدور الأهالي إحساسا عميقا بانعدام الأمن. ولانعدام الأمن هذا وقع سلبي على كل من نزع السلاح والتنمية في تلك المناطق. وأُلمح أيضا إلى ضرورة أن تشمل العلاقة بين نزع السلاح والتنمية مفهوم المصالحة. ولو حظ أن تعقيد القضية نابع أيضا من تفرد الحالة في كل منطقة أو كل دولة. وينبغي أن يراعى أي نموذج من نماذج نزع السلاح والتنمية "المتمحورة حول الإنسان" الخصائص المحددة لمختلف المناطق والدول.

٢١ - ورئي أن من الضروري أن تلعب البلدان النامية دورا أساسيا في النهج الجديد للأمن البشري "المتمحور حول الإنسان"، في حين أن النهج التقليدي كان يدعو البلدان المتقدمة إلى أن تتحمل قسطا وافرا من المسؤولية عن تخفيض النفقات العسكرية وإعادة تخصيص الموارد لأغراض المساعدة الإنمائية.

٢٢ - واتفق المجلس على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي السعي الحثيث إلى تحقيق هدف تحويل الموارد عن الإنفاق العسكري إلى الأهداف الإنمائية، رغم العوامل المثبطة التي ما زالت تكتنف هذه المهمة، وأن على بلدان العالم النامي أن تقود المسيرة.

٢٣ - وأوصى المجلس بإجراء فحص أوسع شمولاً للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية بحيث يشمل استكشافا لجوانب العلاقة بين نزع السلاح والتنمية البشرية؛ ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية؛ والنهج الجديدة للشراكة بين البلدان النامية ودوائر المانحين.

٢٤ - واستمع المجلس إلى إحاطات مقدمة من ممثلي دوائر المنظمات غير الحكومية حول مسألة نفقات نظام الدفاع المضاد للقذائف في الولايات المتحدة الأمريكية. وعرض على

المجلس كل من لورانس ر. كلاين، الخبير الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل، وريتشارد ف. كوفمان، نائب رئيس منظمة الاقتصاديين المتحدنين للحد من الأسلحة، نتائج الدراسة التي أجرتها المنظمة المذكورة بشأن "التكاليف الكاملة لنظام الدفاع ضد القذائف التسيارية". وقد ألفت الدراسة أن مجمل التكاليف المرجحة لبرنامج "متعدد المراحل" للدفاع المضاد للقذائف - بما يشمل مرحلة تعزيز الدفاعات القائمة، والمرحلة الوسطى، ومرحلة الدفاعات النهائية، وفقا لما تطالب إدارة الولايات المتحدة - يمكن أن يتراوح بين ٨٠٠ بليون و ١,٢ ترليون دولار.

٢٥ - وأكد البروفيسور كلين والسيد كاوفمان أنه بغض النظر عن الشكوك الكثيرة المثارة حول مدى فعالية النظام المقترح عموما، التي ما زالت موضعا للريبة بوجه عام في أوساط الدوائر العلمية، فإن التكاليف الهائلة التي سيتكبدها بناء هذا النظام قد تؤدي إلى عجز هائل في الموازنة لدى حكومة الولايات المتحدة في السنوات القادمة، مما سيؤدي إلى قفزات هائلة في الضرائب واستقطاعات من أوجه الإنفاق العام والاجتماعي.

دال - تصاعد النفقات العسكرية

٢٦ - تلقى المجلس ورقة مناقشة من أ. جوي أوغوو في هذا الصدد، ولاحظ مع القلق أن النفقات العسكرية العالمية أخذت في الارتفاع منذ عام ١٩٩٨، بعد أن كانت قد تراجعت تراجعاً عاماً ملحوظاً بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وأنها قفزت إلى ٧٩٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، وفقاً لمعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام.

٢٧ - ولاحظ المجلس أن من الأسباب الرئيسية لارتفاع النفقات العسكرية زيادة معدل اللجوء إلى القوة لحسم المنازعات، والتصورات الأمنية للدول، وزيادة تكلفة إقامة نظم التسليح الجديدة.

٢٨ - وأقر المجلس، مشيراً إلى أن النفقات العسكرية لدى دولة واحدة فحسب تمثل ٤٣ في المائة من النفقات العسكرية في العالم، بأن ارتفاع النفقات العسكرية عموماً يؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن العالمي بوجه عام ويحول الموارد الثمينة عن تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية، وإن كان التأثير قد يتفاوت من بلد إلى آخر.

٢٩ - وأشار المجلس إلى أن السبل العسكرية ليست بوجه عام أنجع خيار لحسم الصراعات أو مكافحة الإرهاب الدولي، واتفق على ضرورة وضع نموذج جديد لنزع السلاح ينشر تصورات جديدة للأمن، خاصة الأمن البشري. ويمكن للعناصر الرئيسية في النموذج الجديد أن تشمل على سبيل المثال، لا الحصر ما يلي:

- تجديد التزام الدول ببرنامج الأمم المتحدة الطويل الأمد لنزع السلاح لتجنيب العالم ويلات الحروب والصراعات المدمرة؛
- الحد من الاعتماد على استخدام القوة لحسم جميع أنواع المنازعات وإزالة أسبابه؛
- السعي النشط لإيجاد تدابير حقيقية لنزع السلاح من خلال صكوك دولية ملزمة من الناحية القانونية، مع إعطاء الأولوية لأسلحة الدمار الشامل؛
- وضع تدابير لبناء الثقة بين الدول أو تعزيز تلك التدابير للحد من جوانب الريبة والتصورات الخاطئة؛
- وضع برامج تعليمية بشأن السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار تستهدف جماهير مختلفة؛
- رشاد الحكم وتطبيق الديمقراطية؛
- تمتع المواطن بالرفاه الاجتماعي والأمان؛
- تنظيم واحتواء إمكانيات الحصول على الأسلحة الصغيرة والاتجار بها من خلال اتفاق ملزم دوليا بين الأمم؛
- إقامة روابط اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف بين الشمال والجنوب تعود بالنفع على الجانبين، بما يشمل تقييد وتنظيم تدفق الأسلحة من بلدان العالم المتقدم إلى البلدان الفقيرة في الجنوب؛
- إقامة شراكة بين الدوائر العامة والمجتمع المدني لا تقتصر على السعي إلى نزع السلاح بل تشمل أيضا التماس الأمن البشري.

هاء - استعراض وظائف المجلس الاستشاري وفعاليته

٣٠ - يوافق عام ٢٠٠٣ الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المجلس الاستشاري، مما حدا بالمجلس إلى استعراض جوانب أدائه لعمله وفعاليته بهدف النهوض بها. وقد تلقى المجلس ورقتي مناقشة بشأن هذا الموضوع من اثنين من أعضائه، هما جين شارب وفنسنت براستيغوي.

٣١ - ولاحظ المجلس أن ولايته تطورت على مدى السنين من التركيز على دراسة البرامج المضطلع بتنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح إلى النهوض بصفة أساسية بخدمات تقديم المشورة إلى الأمين العام في مجال نزع السلاح والرقابة على الأسلحة.

٣٢ - ورغم تسليم المجلس بأنه قد أوفى بواجبات ولايته في السنوات الماضية بوجه عام، فقد رأى أن بوسعها أن يكون أكثر استجابة للتطورات الجارية في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح. وفيما يتعلق بتشكيله، لاحظ المجلس أن عليه أن يوفر قدرًا أفضل من التوازن من حيث نوع الخبرة ومن الناحية الجنسانية.

٣٣ - واتفق المجلس على تحديد بنود جدول الأعمال بيندين في كل دورة حتى يتمكن من تحليل القضايا بمزيد من الدقة ويشير على الأمين العام بتوصيات أشد تحديدًا وأكثر سدادًا.

٣٤ - ورأى المجلس أيضًا أن من الضروري تكثيف تفاعله مع دوائر المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح. وحدد في هذا الشأن إمكانية الاستعانة بتدبيرين، هما: دعوة المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث المتخصصة في مجالات معينة إلى أن تدلي بآرائها كتابة حول المسائل الموضوعية التي سيناقشها المجلس في دورته؛ وتكليف أعضاء المجلس باختيار خبراء مؤهلين من دوائر المنظمات غير الحكومية لمخاطبته بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله.

٣٥ - وحتى ينهض المجلس بأدائه كمجلس أمناء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، اتفق على تشكيل لجنة فرعية منبثقة عنه لكي تفحص بمزيد من الدقة المسائل المتصلة ببرنامج عمل المعهد، على أن تجتمع هذه اللجنة الفرعية كل سنة لمدة يوم كامل قبيل انعقاد الدورة الصيفية للمجلس مباشرة وترفع إليه بعد ذلك تقريرًا إبان تلك الدورة. وفيما يتعلق بتشكيل تلك اللجنة الفرعية، اتفق الرأي على أن يتولى رئيس المجلس تعيين أعضائها بالتشاور مع مديرة المعهد وأعضاء المجلس الآخرين.

واو - إتاحة البيانات المستمدة من المصادر العامة لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار

٣٦ - تلقى المجلس ورقة مناقشة بهذا الصدد من وليم س. بوتتر. وأقر المجلس بأن البيانات المستمدة من المصادر العامة، التي يمكن أن تمثل أداة هامة في نزع السلاح، ما زالت غير مستغلة إلى حد بعيد برغم ثورة المعلومات وأثرها الهائل على الاقتصاد، والسياسة، والتعليم، والحروب. وأشار إلى أن المعلومات المستمدة من المصادر العامة المتاحة على نطاق عريض من خلال الإنترنت يمكن أن تكمل المعلومات السرية التي جرت الحكومات الوطنية على الاعتماد عليها في تقييم التهديدات الاستراتيجية، والتحقق من الامتثال والرصد الاستراتيجي. وأكد المجلس الدور المتزايد لمعاهد ومراكز البحوث المستقلة في تحليل البيانات المستمدة من المصادر العامة.

٣٧ - تم تحديد عدة أدوات للمصادر العامة التي يمكن أن توفر معلومات مفيدة في مجال نزع السلاح كالتصوير الساتلي التجاري ذي التحليل العالي والقوائم المسلسلة لحوادث الاتجار في المواد الانشطارية، التي لها أهمية في مجال الانتشار، والاستخبارات الاقتصادية الاستراتيجية، ونظام إطلاق القذائف، وقدرات الدفاع ضد القذائف، وحتى تصورات الاشتباك النووي. ولوحظ أن هذه المصادر العامة يمكن أن تقدم وسيلة بديلة للحصول على المعلومات ذات الصلة بشأن امتثال الدول للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة الحد من الأسلحة والإخطار المبكر بشأن العمليات العسكرية المحتملة.

٣٨ - اتفق المجلس على أن زيادة فرص الحصول على المعلومات من المصادر العامة مثل صور السواتل التجارية يمكن أن ينهض كثيرا بقدرات معاهد البحوث المستقلة في مجال نزع السلاح. واتفق المجلس أيضا على أن يمثل التثقيف أحد التطبيقات المشجعة للبيانات المستمدة من المصادر العامة لأغراض نزع السلاح. وحسب المشار إليه في دراسة الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر A/57/124) فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما ثراء المعلومات عن نزع السلاح وعدم الانتشار وتعدد المصادر على شبكة الإنترنت، توفر فرصا عديدة للتثقيف والتدريب.

٣٩ - وإدراكا من المجلس للإمكانات الواعدة وغير المستخدمة بشكل تام التي تنطوي عليها البيانات المستمدة من المصادر العامة في مجال نزع السلاح فقد أوصى باتخاذ الخطوات العملية التالية:

(أ) أن تقوم إدارة شؤون نزع السلاح بإنشاء موقع إلكتروني للموارد يكون سهل الاستخدام ومتعدد اللغات، ويشمل، من جملة أمور، توفير وصلات إلكترونية مع الموارد الحالية والمنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى والدول الأعضاء والجامعات ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية التي تتوافر لها مواقع عن نزع السلاح وعدم الانتشار، ومع البرامج الإلكترونية ذات المنحى التعليمي. وخطوة أولى ينبغي أن تعمل الإدارة على أن تزيد كثيرا من الوصلات التي تربطها بالمواقع من خارج أسرة الأمم المتحدة؛

(ب) يتعين تشجيع أوساط المنظمات غير الحكومية على تنظيم حلقات عمل تقنية عن تفسير وتحليل البيانات المستمدة من مصادر عامة مع الإشارة بصفة خاصة إلى القضايا المتعلقة بالامتثال للمعاهدة. وسوف يستفيد المحللون في العديد من المنظمات الدولية وكذلك الآخرون الذين يعملون في عدد كبير من الحكومات الوطنية من فرص التدريب الإضافية في استخدام البيانات المستمدة من مصادر عامة في مجالات التجارة في الموارد

الإشعاعية التجارية واستكشاف الأدبيات العلمية لتطبيقها في البحوث المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصادرات النووية ذات الاستخدام المزدوج؛

(ج) ربما كان من المستصوب، من أجل توسيع فرص الحصول على صور السواتل، إنشاء صندوق لشراء الصور التجارية بأسعار مخفضة. ويستطيع اتحاد للمنظمات غير الحكومية أن يساهم في الصندوق وتحديد الصور التي يمكن اقتناؤها وسبل نشرها. كما يمكن أن يصبح هذا الاتحاد المقدمة المنطقية لحلقة العمل التقنية التي اقترح عقدها من قبل لتفسير صور السواتل؛

(د) يتعين أن تأخذ الأمم المتحدة بزمام المبادرة من خلال هيئاتها ذات الصلة، وبصفة خاصة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، من أجل إطلاع راسمي السياسات في الدول على المصادر البديلة للمعلومات وإشراك السفراء والموظفين الآخرين في مؤتمر نزع السلاح في دورات جمع البيانات المستمدة من المصادر العامة وتقديم إحاطات إلى جلسات تخصص لثلاثة أو أربعة مواضيع مختلفة من مواضيع نزع السلاح. ويمكن لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن ينظم بالتعاون مع واحدة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية الإحاطات المتعلقة بالمصادر العامة. ويتعين أن تنظم الإدارة جلسات مماثلة لمجتمع الدبلوماسيين المعنيين بنزع السلاح الموجودين في نيويورك.

ثالثاً - الاجتماع مع الأمين العام

٤٠ - التقى المجلس مع الأمين العام في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبعد البيانين اللذين قدمهما الرئيس والأمين العام أثار أعضاء المجلس القضايا المختلفة محل الاهتمام من أجل مناقشتها، وشملت تلك القضايا التحديات التي تفرضها الأزمة الراهنة بشأن العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والآثار الخطيرة الناجمة عنها على السلم والأمن الدوليين بشكل عام وعلى نظم نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف بصفة خاصة والحاجة إلى تعزيز مفهوم الأمن العالمي الجديد والدور الرئيسي الذي تلعبه الأمم المتحدة في معالجة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى العناصر من غير الدول والزيادة السريعة في الإنفاق العسكري العالمي مما حوّل الموارد النادرة عن احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الماسة والخطر المحتمل لعسكرة الفضاء الخارجي والآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون هوادة والحاجة إلى التركيز على جانب الأمن البشري في السعي لتحقيق أهداف نزع السلاح والتقدم المحرز في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

رابعاً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤١ - استمع المجلس في دورته الأربعين إلى تقرير شفوي قدمته مديرة المعهد عن تنفيذ برنامج المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٣ منذ الاجتماع الأخير للمجلس. وقدمته المديرة تقريراً أيضاً عن النظر في البرنامج والميزانية من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة أثناء الجمعية العامة الأخيرة. واعتمد المجلس رسمياً الميزانية البرنامجية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام ٢٠٠٣.

٤٢ - وأعرب المجلس عن ارتياحه لموافقة الجمعية العامة على ميزانية المعهد لعام ٢٠٠٣، الأمر الذي كان يلزم لاحتفاظ المعهد باستقلاله.

٤٣ - ووفقاً للمقرر الذي اتخذته المجلس في دورته الأربعين، عيّن الرئيس لجنة فرعية تتألف من ثمانية أعضاء تعنى بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. واجتمعت اللجنة الفرعية في ١٥ تموز/يوليه قبل موعد الدورة الحادية والأربعين للمجلس لدراسة القضايا المتصلة ببرنامج عمل المعهد.

٤٤ - واستمع الأعضاء في اللجنة الفرعية بعد المقدمة التي عرضتها المديرة للأنشطة العامة للمعهد وبرنامج عمله إلى تقارير مفصلة قدمها موظفو المعهد عن نواتجه الرئيسية مثل المحلة الفصلية والكتب والتقارير إضافة إلى الموقع القائم على الشبكة. واستمعت اللجنة الفرعية بعد ذلك إلى إحاطة قدمها موظفو المعهد بشأن بعض المشاريع المستمرة مثل تقييم جمع الأسلحة وبرنامج الزمالات ومنتدى جنيف. واستمعت اللجنة الفرعية أيضاً إلى تقرير قدمه المدير ونائب المدير عن المركز المالي للمعهد والاتجاه الاستراتيجي الذي يأخذ به.

٤٥ - واتفق أعضاء اللجنة الفرعية على أن التفاعل المباشر مع موظفي المعهد يعتبر أداة مهمة للغاية لتعميق الفهم القائم لمشاريع وأنشطة البحث التي يضطلع بها المعهد وكذلك لتوفير التوجيه لخططه في المستقبل. ووافق المجلس على إبقاء وظيفة اللجنة الفرعية قيد الاستعراض. كما وافق أيضاً على تناوب عضوية اللجنة الفرعية فيما بين أعضاء المجلس.

٤٦ - واستمع المجلس في دورته الحادية والأربعين إلى تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المجلس أثناء الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣ والأنشطة المخططة لعام ٢٠٠٣ وما بعده وكذلك عن برنامج عمل المعهد. كما استمع أيضاً إلى تقرير موجز عن أنشطة اللجنة الفرعية قدمه مقرر اللجنة.

٤٧ - وأعرب المجلس عن ارتياحه لملاحظته أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح استمر في الاضطلاع ببرنامج بحث ديناميكي يغطي مجموعة واسعة من القضايا المواضيعية

الآخذة في الظهور في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ودعا المجلس الدول الأعضاء إلى تقديم دعم أكبر لعمله المفيد.

٤٨ - وحدد المجلس عددا من القضايا لكي ينظر فيها المعهد عند تخطيط أنشطته البحثية في المستقبل. واشتملت هذه القضايا، في جملة أمور، على قضايا الامتثال لمعاهدة نزع السلاح، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والعراق كدراسة حالة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية عن رصد أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٤٩ - عملا بالفقرة ٢ (ب) من المادة ٣ من النظام الأساسي للمعهد استعرض المجلس برنامج عمل المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٤ ووافق عليهما من أجل تقديمهما إلى الجمعية العامة (انظر A/58/259).

خامسا - برنامج معلومات نزع السلاح

٥٠ - قدم جيانثا دهانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح إحاطة إلى المجلس خلال دورته الأربعين عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح.

٥١ - واستمع المجلس إلى تقارير قدمها ممثلو عدد من المنظمات غير الحكومية في دورته لعام ٢٠٠٣. فعلى سبيل المثال، استمع المجلس في دورته الأربعين إلى إحاطات عن موضوع تكاليف الدفاع ضد القذائف في الولايات المتحدة. وحاطب لورانس ر. كلاين، الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل وريتشارد ف. كوفمان، نائب رئيس منظمة الاقتصاديين المتحدنين للحد من الأسلحة، حاطب المجلس بشأن نتائج الدراسة التي أجرتها المنظمة عن التكاليف الكاملة لنظام الدفاع ضد القذائف التسيارية (انظر الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه).

٥٢ - واستمع المجلس في دورته الحادية والأربعين إلى تقرير قدمه ديفيد آتوود من مكتب كويكر بالأمم المتحدة في جنيف عن "نزع السلاح والأمن البشري: العودة إلى المبادئ الأساسية والنموذج الجديد" كما تلقى المجلس إحاطة من يوتسييف غولدبلت، من المعهد الأكاديمي للدراسات العليا الدولية، جنيف، ومنظمة بغواش، عن موضوع الامتثال والتحقق وإنفاذ معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف (انظر الفقرة ٤ أعلاه).

سادسا - العمل في المستقبل

٥٣ - قرر المجلس إدراج البندين التاليين في جدول أعمال دورته الثانية والأربعين المقرر عقدها في نيويورك في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤.

- (أ) دور نزع السلاح والمصالحة في منع الصراعات
 (ب) الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها

سابعاً - خلاصة

٥٤ - أكد المجلس الدور الذي لا غنى عنه لطابع تعددية الأطراف في معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وشدد أيضاً على ضرورة وأهمية الإبقاء على قواعد نزع السلاح الحالية المتعددة الأطراف وتوطيدها من خلال الامتثال للمعاهدات والوفاء بالالتزامات القانونية. وللأمم المتحدة دور مركزي تلعبه في هذا الصدد. وأكد المجلس أهمية الامتثال التام من جانب الدول الأطراف للالتزامات القائمة بموجب المعاهدة من أجل الحفاظ على قواعد مكافحة أسلحة الدمار الشامل وتعزيز هذه القواعد.

٥٥ - واتفق المجلس على أن الوقاية أمر حيوي ينبغي السعي إليه بهدف تفادي أية معاناة بشرية أو انعدام الأمن منذ البداية. وأعرب عن اعتقاده بأن النهج الاستباقي والقسري أو الذي يقوم على تغيير النظام ذاته لا يوفر الاستجابة الفعالة لخطر عدم الانتشار.

المرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

- كوستيانتين أ. غريشينكو^(أ)^(ب)
 سفير أوكرانيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية
 واشنطن، العاصمة
- مارياما بايارد غاماتييه^(أ)^(ب)
 استشارية في التنمية والقضايا الجنسانية
 نيامي، النيجر
- فيسيني بيراساتيغي^(أ)^(ب)
 سفير جمهورية الأرجنتين لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
 لندن
- باسكال بونيفاس^(أ)^(ب)
 مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية
 باريس
- رولف إوكيوس^(أ)
 المفوض السامي للأقليات القومية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
 لاهاي
- نبيل فهمي
 سفير جمهورية مصر العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية
 واشنطن، العاصمة
- شاي فيلدمان^(أ)^(ب)
 رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية
 جامعة تل أبيب
 تل أبيب

غلسون فونسكا، الأصغر
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة
نيويورك

باتريشيا لويس (عضو بحكم منصبها)^(أ)(ب)
مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف

رايموندو غونسالس^(أ)(ب)
سفير شيلي لدى النمسا
فيينا

مليحة لوزي^(أ)
سفيرة باكستان لدى الولايات المتحدة الأمريكية
واشنطن، العاصمة

هارالد مولير^(أ)(ب)
مدير معهد فرانكفورت لبحوث السلام
فرانكفورت، ألمانيا

وليم ج. بوتير^(أ)(ب)
مدير مركز دراسات عدم انتشار الأسلحة ومركز الدراسات الروسية والأوروبية الآسيوية
معهد مونتري للدراسات الدولية
مونتري، كاليفورنيا، الولايات المتحدة

بوريس بياديشيف^(أ)(ب)
السفير
رئيس تحرير مجلة الشؤون الدولية
موسكو

جين شارب (أ)(ب)

زميلة بحوث أقدم
مركز دراسات الدفاع
كلية كينغز
لندن

جيل سنكلير

المديرة العامة
مجلس السلام الدولي
وزارة الخارجية والتجارة الدولية
أوتاوا

كونغيت سينغيورغيس (ب)

المديرة العامة للشؤون الأفريقية
وزارة الخارجية
أديس أبابا

راكش سود

الممثل الدائم لجمهورية الهند لمؤتمر نزع السلاح
جنيف

نوغروهو ويسنومورتي (أ)(ب)

الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى
جنيف

كونيكو أنوغوش

الممثل الدائم لليابان لمؤتمر نزع السلاح
جنيف

ليو جي

المدير العام، إدارة الحد من الأسلحة ونزع السلاح

وزارة الخارجية، جمهورية الصين الشعبية

بيجين

يو جوي أوغو، المدير العام

المعهد النيجيري للشؤون الدولية

لاغوس

دايان ماري كوارلس

المديرة،

إدارة الشؤون البحرية وشؤون الطيران

وزارة الخارجية والتجارة الخارجية، جامايكا

كنغستون

الحواشي

(أ) شارك في الدورة الثامنة والثلاثين.

(ب) شارك في الدورة التاسعة والثلاثين.